

الدورة السبعون بعد المائة للمجلس

البند 6: تأثير الصراع بين أوكرانيا وروسيا على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة الواقعة ضمن نطاق ولاية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)

تقدم الوثيقة المعروضة على المجلس لمحة عامة عن جميع المسائل والمخاطر الرئيسية المتصلة بالحرب في أوكرانيا وتعرض توصيات على مستوى السياسات واقتراحات منظمة الأغذية والزراعة للتعامل مع تداعيات الصراع على الأمن الغذائي، في كل من أوكرانيا والعالم.

وهي تحديث للوثيقة التي عُرضت على الدورة التاسعة والستين بعد المائة للمجلس التي عُقدت في 8 أبريل/نيسان 2022 تماشيًا مع رفع التقارير إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة عن عملها بالنسبة إلى هذه المسألة الواقعة ضمن نطاق ولايتها، وكان آخرها إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا.

وبشكل منفصل، تجري الإفادة عن الأنشطة المنفذة من جانب أجهزة أخرى بالنسبة إلى الحرب في أوكرانيا، بما في ذلك الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة، بالشكل نفسه إلى أعضاء كل منها عن طريق الآليات المناسبة لرفع التقارير.

وقد أدى هذا الصراع إلى تدهور عارم في حالة الأمن الغذائي في أوكرانيا، ما تسبب باضطرابات في سبل العيش خلال موسم النمو الزراعي وفرض قيودًا على النفاذ إلى المدخلات وأحق أضرارًا بالمتلكات والأصول الإنتاجية والأراضي الزراعية والحرجية والطرق والبنى التحتية، إضافة إلى البيئة. وأدت الحرب أيضًا إلى إغلاق الموانئ، ما أثر على النقل البحري.

ويعدّ الاتحاد الروسي وأوكرانيا منتجين ومصدرين رئيسيين لسلع غذائية أساسية، حيث أنهما يؤديان أدوارًا رائدة في إمداد الأسواق العالمية. وعلى مرّ السنوات الثلاث الأخيرة (2019/2018 - 2021/2020)، استحوذا معًا على 30 و 20 في المائة من الصادرات العالمية من القمح والذرة على التوالي، وما يقارب 80 في المائة من صادرات زيت دوار الشمس. ونظرًا إلى تركّز سوق التصدير على المواد الغذائية، قد تكون لانخفاض الصادرات من هذين البلدين تأثيرات ملحوظة على الأسعار العالمية والأمن الغذائي العالمي. وعلاوة على ذلك، يعدّ الاتحاد الروسي مصدرًا رئيسيًا للأسمدة.

وفي حين سجلت الأسعار الدولية للسلع الغذائية، التي تقاس بفضل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية، منحنى تصاعديًا منذ منتصف سنة 2020 تحت تأثير عوامل عدة، في مارس/آذار 2022، سجلت قفزة نوعية بلغت معها أعلى مستوى لها على الإطلاق بالأرقام الإسمية والحقيقية على حد سواء، ويعزى السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى الحرب. ومع أنّ الأسعار العالمية لجميع مجموعات السلع الأساسية التي يشملها المؤشر قد شهدت زيادة خلال شهر مارس/آذار، كانت أسعار الحبوب والزيوت النباتية الأشد تأثرًا، نظرًا إلى الأدوار الهامة التي تؤديها كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي؛ فقد ارتفعت بنسبة 17.1 في المائة و 23.2 في المائة على التوالي مقارنة بشهر فبراير/شباط. وفي أبريل/نيسان، سجّل تراجع طفيف، في إشارة إلى أن الأسعار لا تزال عند أعلى مستوياتها.

وتقدم المنظمة الدعم لأوكرانيا من خلال أربعة أنشطة هي: (1) الدعم الفوري لزراعة الخضروات في موسم الربيع للفئات الأشد عرضة للمخاطر؛ (2) وتنسيق عمل المجموعة؛ (3) والتخطيط لتقديم الدعم على نطاق أوسع للمزارعين على النطاقين الصغير والمتوسط من أجل تأمين إنتاج الحبوب والإنتاج الحيواني وتعزيز سلاسل الإمداد؛ (4) ورفع تقارير منظمة

عن حالة الزراعة والأمن الغذائي في البلاد. وأعدت المنظمة في إطار النداء السريع للأمم المتحدة في الأول من مارس/آذار 2022، خطة استجابة سريعة تتطلب تأمين مبلغ 50 مليون دولار أمريكي لمساعدة 100 000 من المزارع الأسرية للأسر المعيشية الضعيفة خلال فصل الربيع. وفي 19 أبريل/نيسان 2022، قامت المنظمة في إطار المراجعة الإجمالية للنداء السريع للأمم المتحدة بتحديث خطتها للاستجابة السريعة في أوكرانيا وسعت إلى تأمين 115.4 ملايين دولار أمريكي لمساعدة 979 320 شخص من سكان الريف التي طالتهم التأثيرات. وقد تم حتى الآن تأمين 9 في المائة تقريبًا من الأموال اللازمة (10.7 ملايين دولار أمريكي) بما مكن من تقديم المساعدة لنحو 71 000 شخص.

وفي ظلّ التأثيرات السلبية المحتملة للحرب على الأمن الغذائي، في كل من أوكرانيا والعالم على حد سواء، تتضمن الوثيقة أيضًا عددًا من التوصيات على مستوى السياسات للحد قدر المستطاع من هذه التأثيرات. وتقضي إحدى أبرز التوصيات بإبقاء تجارة الأغذية والأسمدة مفتوحة وتجنّب السياسات المخصصة والموجهة إلى الداخل التي لا تؤدي سوى إلى تفاقم الأوضاع. ومع أنّ هذه السياسات قد تكون فعالة في الأجل القصير، فإنّ تأثيراتها السلبية تمتد إلى الأجل المتوسط، على المستويين المحلي والدولي.

وبالإضافة إلى خطة الاستجابة السريعة، أعدت المنظمة ستّة اقتراحات ملموسة على مستوى السياسات تتناول المخاطر والتأثيرات الناجمة عن الحرب. وهي تشمل: (1) إنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية؛ (2) وتعزيز الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي والتغذية؛ (3) وتقييم الاحتياجات من الاستثمارات في عملية إعادة البناء والتعافي الزراعي في أوكرانيا؛ (4) ومعالجة مسألة صحة الحيوان؛ (5) وتقييم انعدام الأمن الغذائي في الفترة 2022/2023 على المستويين الوطني وشبه الوطني في 50 من البلدان المتأثرة بالأزمة بين أوكرانيا وروسيا؛ (6) واستخدام خرائط التربة لتشجيع الاستخدام الكفء للأسمدة.

وإنّ المجلس مدعو إلى الاطلاع على المعلومات وإعطاء التوجيهات التي يراها مناسبة.

السيد *Máximo Torero Cullen*، رئيس الخبراء الاقتصاديين